World Health Organization
Organisation mondiale de la Santé

المجلس التنفيذي | البند ١٢-١ من جدول الأعمال المؤقت | م ت١٠١/١٧
١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧
الدورة الواحدة بعد المائة | EB101/17

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

مسائل عامة

تقرير من المدير العام

يقدم هذا التقرير بموجب القرار م ت٩١ق١٩، الذي يطالب باعداد "تقرير سنوي عن التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة"، وبموجب القرار م ت٥٩ق٨، الذي ينص على أن التقرير الخاص بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة المقدم الى المجلس التنفيذي "يجب أن يتضمن فقط المسائل التى تحتاج بالتحديد الى ابلاغها للمجلس أو التى تتطلب منه اتخاذ اجراء فوري". كما يعكس التقرير التطورات في تنفيذ القرارين ج ص ع٤٩-١٩ و ج ص ع٤٩-٢٠ الخاصين بالتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية.

والمجلس التنفيذي مدعو الى الاحاطة علما بهذا التقرير.

الأمم المتحدة

١- تعتبر الاصلاحات الموضوع المهيمن في جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة. وكان معروضا على الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثانية والخمسين، مجموعة تدابير اصلاحية ذات مسارين أعدها الأمين العام. وقد ركز "المسار الأول" (آذار/ مارس ١٩٩٧) على التدابير الادارية والتنظيمية التي يتخذها الأمين العام بمبادرة شخصية منه، بما في ذلك التخفيض في ميزانية الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وخفض ما يزيد عن ١٠٠٠ وظيفة وتحويل الموارد "المفرج عنها" تبعا لذلك، لتوظيفها في البرامج، ودمج أنشطة الأمم المتحدة على المستوى القطري داخل نظام أقوى للمنسقين المقيمين. أما "المسار الثاني" (١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٧) فهو يدمج هذه التدابير في أنشطة أساسية أربع وهي: السلم والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الانمائي، والشؤون الانسانية، وتسهر لجنة تنفيذية على ادارة كل من هذه الأنشطة. وتعتبر حقوق الانسان قضية تتداخل مع غيرها من القضايا. وتحمل التدابير المذكورة عناصر مشابهة لتلك التي تم التشديد عليها في البرنامج الاصلاحي الذي أعدته منظمة الصحة العالمية وفي الاصلاحات التي تجريها سائر الوكالات المتخصصة (مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والتي سبقت كلها هذه المبادرات الاصلاحية التي اتخذتها الأمم المتحدة حديثا.

٢- وهناك خمسة مظاهر لمجموعة التدابير الاصلاحية لمنظمة الأمم المتحدة لها آثار معينة على المنظمة. ويتمثل أول هذه المظاهر في أن انشاء مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية لتسهيل اتخاذ تدابير مشتركة وواسعة النطاق في مجالي رسم السياسات وصنع القرارات، سيعني، دون شك، أن عمل المجموعة سيشمل مسائل صحية. وعلى المنظمة أن تقرر بشأن الاستراتيجية المثلى للاتصال بالمجموعة، وذلك بغية ضمان احترام السياسات التي رسمها كل من المجلس التنفيذي وجمعية الصحة وكذلك ضمان تطبيق البرامج الصحية بتوجيه من المنظمة. أما المظهر الثاني، فيتمثل في أن اصلاح هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة، يجمع كل المسائل الاجتماعية والاقتصادية في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعلى المنظمة أيضا ضمان الاتصال مع هذا القسم ومراقبة التطورات الطارئة عن كثب. وأما المظهر الثالث فيتمثل في انشاء مكتب صغير لمنسق الاغاثة في حالات الطوارئ؛ وقد اقترح انشاء لجنة توجيهية تتألف من ممثلين عن الأعضاء الستة للجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر واحدى المنظمات غير الحكومية) بالاضافة الى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للهجرة ومنظمات غير حكومية أخرى. ومن شأن اضافة مستويات استشارية أخرى أن يتعارض مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١، والذي يحظى منذ مدة بدعم من المنظمة وأجهزتها الرئاسية. وتفضل المنظمة زيادة صرامة الاجراءات التي تتخذها اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بانشاء كيانات جديدة. وينبغي أن تشارك منذ البداية كشريك كامل في اعداد برامج الاستجابة لحالات الطوارئ. ويتعلق المقترح الرابع بانشاء لجنة وزارية خاصة تعنى بالنظر في ميثاق الأمم المتحدة وفي المعاهدات المنشئة للوكالات المتخصصة. وربما تعين على المنظمة النظر في امكانية القيام باستعراض قانوني بالتشاور مع الوكالات المتخصصة الأخرى، آخذة بعين الاعتبار المناقشات الجارية في اطار أجهزتها الرئاسية بشأن دستور المنظمة، وكذلك التشاور مع الدول الأعضاء واحاطة وزراء الصحة علما بمجريات الأمور حتى يتمكنوا من المشاركة في الاجتماعات التقييمية التي تجرى على الصعيد الوطني وكذلك في المشاورات الوزارية. أما المقترح الخامس العام الذي يتعلق بالعمل على الصعيد القطري، فسيشار اليه أدناه (الفقرة ٧).

٣- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**. تصدى "الجزء الرفيع المستوى" من الدورة الموضوعية المعقودة عام ١٩٩٧ للموضوع التالي: "التشجيع على توفير بيئة ملائمة من أجل التنمية والتدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية". وطغى على المناقشة مفهوم تحرير الاقتصاد العالمي والمضاعفات التي تم رصدها مؤخرا في البلدان في عملية التصنيع وكذلك الحاجة الى توخي الحيطة والحذر. وشدد المجلس على أن تحرير الاقتصاد ينبغي موازنته، من خلال انتهاج سياسات تحقق التقدم الاجتماعي وتوفر "شبكات أمان" اجتماعية، وكذلك من خلال اتباع برامج التكييف الهيكلي التي تكفل المساواة وتمكن الفقراء من تحسين أوضاعهم. وفي هذا السياق، فان عكس اتجاه الانخفاض العام الذي سجلته المساعدة الانمائية الرسمية وكذلك الحرص على انشاء "مرفق التكييف الهيكلي المعزز" التابع لصندوق النقد الدولي، ينظر اليهما من قبل العديد من المشاركين على أساس كونهما أداة لاعادة هيكلة الانفاق العام في مجالي التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية. وأشار نائب المدير العام للمنظمة بالوكالة، عند التحدث أمام المجلس، الى أن القطاع الصحي لا يستوعب الاستثمارات فحسب بل يقدم مساهمة هامة فيما يتعلق بضمان مأمونية المنتجات الصيدلانية والتغذية الصحية وكذلك ضمان جودتهما، وحث الحكومات على تخصيص جزء أكبر من الأرباح الناجمة عن السلع والخدمات الصحية، وذلك لاتخاذ تدابير ترمي الى تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية للناس ومحاربة الفقر.

٤- وأبلغت منظمة الصحة العالمية المجلس أن التحليل الذي أجرته بشأن تدهور الأوضاع الصحية جراء الفوارق القائمة بين النساء والرجال، تطرق الى درجات الاختلاف في التعرض للخطر وفي الانتفاع بمزايا التكنولوجيا والرعاية الصحية، وكذلك الى الفوارق الموجودة في الحقوق والمسؤوليات والهيمنة. وأصدرت كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بيانا مشتركا أدانت فيه الضرر الناجم عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، كما دعت بكل وضوح الى التخلص من هذه الممارسات بكل أشكالها. وشددت المنظمة أيضا على مدى أهمية الماء بالنسبة للصحة وباعتباره أحد حقوق الانسان الأساسية، وكذلك على الحاجة لمكافحة الآثار السلبية المترتبة على سوء نوعية المياه والاصحاح. وحث المجلس الأطراف المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز على ادماج الوقاية من فيروس العوز المناعي البشري/ الايدز في الأنشطة الجارية حاليا. كما شجع المجلس الجهات المانحة على زيادة دعمها. وأعرب ممثلو الدول الأعضاء عن اهتمامهم البالغ بأن يتم، خلال الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتماد اعلان بشأن المبادئ الارشادية لتخفيض الطلب على المخدرات، وهي مبادئ شاركت في وضعها المنظمة.

٥- **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**. في عام ١٩٩٨ ستجري الجمعية العامة للأمم المتحدة استعراضها السياسي الثلاثي السنوات الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة. ومن السمات الجديدة لهذا الاستعراض في "تقييم الآثار" بالتركيز على عملية بناء القدرات التي تجريها منظومة الأمم المتحدة، خلال الأعوام العشرة والخمسة عشر الماضية، وهي عملية يمكن أن تساهم فيها المنظمة مساهمة كبيرة، والتركيز على تعزيز التعاون الفعال مع "الشركاء" على الصعيد القطري. ومع تطوير آليات جديدة (مثل مذكرات الاستراتيجيات القطرية واطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية)، فان على المنظمة أن تشارك عن كثب في اعداد هذا الاستعراض، كما يتعين ضمان الاستفادة التامة من الخبرة التقنية التي اكتسبتها المنظمة.

٦- ويضع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٩/٤٧ (١٩٩٢)، والرامي الى تعزيز نظام المنسقين المقيمين، الأسس التشريعية لتحسين الكفاءة والفعالية، من خلال اتباع أسلوب منسق ومتكامل متعدد التخصصات، ازاء الاحتياجات القطرية، مع الاعتراف بتكامل هذا النظام، وضرورة تقسيم العمل وفقا للاختصاصات. وفصل القرار رقم ١٢٠/٥٠ (١٩٩٥) المبادئ التي تم التأكيد عليها في القرار رقم ١٩٩/٤٧، كما شدد على ضرورة احترام ولايات الكيانات القطاعية والمتخصصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وكذلك ولايات وكالاتها المتخصصة والعمل على تعزيزها.

٧- ويحتوي البرنامج الاصلاحي للأمم المتحدة (١٩٩٧) على عناصر جديدة يتعين على المنظمة أن تقوم بتحليلها ومتابعتها. وتتضمن هذه العناصر الجديدة تعيين منسق مقيم كممثل للأمين العام ورئيس لفريق تابع للأمم المتحدة معتمد لدى رئيس الحكومة، وكذلك انشاء اطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية كبرنامج مشترك بموارد مشتركة، بالاضافة الى انشاء "دار الأمم المتحدة" تحت راية واحدة وكمكتب مستقل يقدم مرافق وخدمات ادارية مشتركة، وضمان التشكيلة المناسبة لمهارات الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

مؤسسات بريتن وودز والوكالات المتخصصة

٨- **البنك الدولي**. منذ الاجتماع الاستعراضي المشترك بين المنظمة والبنك الدولي والمنعقد عام ١٩٩٤، قام تعاون منهجي على الصعيد القطري. وقد اعتمد البنك الدولي سياسة المنظمة المتعلقة بالشراكة من أجل التنمية الصحية، كما ورد ذلك في احدى مطبوعات البنك الدولي لعام ١٩٩٧،[١] وبالتحديد: (١) التعاون على الصعيد القطري الذي حشدت فيه الخبرة التقنية للمنظمة لتحسين تصميم المشاريع التي يدعمها البنك الدولي والاشراف عليها وتقييمها؛ (٢) التعاون العالمي الذي تتضافر في اطاره جهود المنظمة والبنك الدولي لتحسين فهم قضايا الصحة والتغذية والسكان، على الصعيد الدولي.

٩- **الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية**. في نيسان/ أبريل ١٩٩٧ اعتمدت لجنة التنسيق الادارية بيانا بشأن "استفادة الجميع من الخدمات الأساسية في مجالي الاتصالات والمعلومات" وطلبت أن يسترعى انتباه الأجهزة الرئاسية لسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لهذا البيان. ويتمثل أكبر التحديات المطروحة تثبيطا للهمم في تسخير الامكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا الاتصالات الجديدة وتوفيرها للبلدان، خاصة النامية منها، وذلك في الوقت المناسب ومع ضمان فعالية التكاليف وتوخي العدالة والانصاف. ولتحقيق هذه الغاية، تم رصد سبعة مشاريع رائدة، بما في ذلك "الطب عن بعد" (أي استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية في الطب)، وهي مشاريع تشارك فيها المنظمة بهمة. وقد نظم الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية منتدى (في اطار معرض الاتصالات ٩٧) أجريت خلاله مناقشات حول موضوعي "الطب البعدي" و"الصحة البعدية"، شارك فيها المدير العام.

دعم انتعاش أفريقيا وتنميتها

١٠- تواصل **المبادرة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا** توفير اطار هام أعطيت فيه الصحة والتعليم وامدادات المياه (بما في ذلك مشروع أفريقيا ٢٠٠٠)، والأمن الغذائي وتدبير الغذاء أولوية قصوى. وعزز القرار المعتمد في القمة الثالثة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية لرؤساء الدول والحكومات (هراري، ١٩٩٧)، زعامة ومسؤولية الحكومات الأفريقية ازاء المبادرة. وأقرت لجنة الأمم المتحدة للبرامج والتنسيق بشكل رسمي بالروابط القائمة

[١] *Health, nutrition, and population sector strategy.* The World Bank Group, Washington, DC, 1997 (ISBN 0-8213-4040-9).

بين المبادرة وبين برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتظل كل البلدان مؤهلة للمشاركة، وقد أحرز اصلاح القطاع الصحي بعض التقدم من خلال الآلية الخاصة "باعتكافات" الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، التي شاركت فيها الحكومات والجهات المانحة، وأحرز كذلك تقدم في حشد الأموال وارساء قواعد عملية التنفيذ.

١١- وواصلت المنظمة تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية في تأدية مهام ذات شأن، بما في ذلك اعداد اعلان هراري المعتمد في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ حول الوقاية من الملاريا ومكافحتها وذلك دعما لأهداف المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وتعكف الدول الأعضاء على استعراض مشروع البروتوكول الخاص بالصحة. ونشر في منتصف عام ١٩٩٧ تقرير مرحلي يشمل الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ أعدته مجموعة العمل التابعة للمنظمة والمعنية بأفريقيا القارية.

تنسيق متابعة المؤتمرات الدولية

١٢- أكملت أعمال ثلاث فرق عمل خاصة أنشأتها لجنة التنسيق الادارية عام ١٩٩٥ بغية التشجيع على توفير متابعة متكاملة على الصعيد القطري لخطط عمل المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتركز اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين والتابعة للجنة التنسيق الادارية على تنسيق المتابعة لمنهاج وبرنامج عمل بيجنج. وقد نشطت المنظمة بشكل بارز ضمن فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وكذلك في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة. كما ترعى المنظمة بالاشتراك مع الأمم المتحدة، اجتماعا بشأن المرأة والصحة سيعقد في حزيران/ يونيو ١٩٩٨. وستنظم حلقة عملية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، لاستعراض مساهمات فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية وكذلك مساهمات سائر اللجان المشتركة بين الوكالات، بغية ضمان التساوق والتعاون فيما بينها وبلورة اقتراحات لعرضها على لجنة التنسيق الادارية، بشأن ضمان مواصلة التنسيق وضمان استمرار المتابعة. وسيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ربيع عام ١٩٩٨، تقريرا شاملا تعده لجنة التنسيق الادارية عن أنشطة فرق العمل. ويتمثل التحدي الذي تواجهه منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، في ضمان استمرار هذا الزخم، قصد تقديم ارشاد ودعم متساوقين للبلدان في مجال وضع سياسات وبرامج وطنية ملموسة.

الاجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٣- المجلس مدعو الى الاحاطة علما بهذا التقرير.

= = =